أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

دراسة

ماكرون وأزمة الجنرالات في غرب إفريقيا .. هل تاهت السياسة الفرنسية في الصحراء؟

الكاتب:
جمال علي

حزيران/يونيو 2021
www.dimensionscenter.net

ماكرون وأزمة الجنرالات في غرب إفريقيا.. هل تاهت السياسة الفرنسية في الصحراء؟

"جمال علي"

يبدو أن رمال الصحراء في غرب إفريقيا بدأت تهتزّ وتتحرك بقُوّة تحت أقدام حاكم "قصر الإليزيه". حيث تتمتع باريس بالنفوذ الأكبر في هذه المنطقة خارج حدود الجمهورية الفرنسية، المنطقة الواقعة في غرب إفريقيا وتُعرف بمنطقة الساحل والصحراء، والتي تشمل كلاً من مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا وبوركينا فاسو، والتي تُعرف اختصاراً بـ(G5).

ظلَّت فرنسا تنشط فيها سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وهي تُعتبر منطقة نفوذ بلا منازع. كما تحتفظ فرنسا بقدر كبير من التأثير والتحكم في مصير وموارد هذه البلدان التي كانت تستعمرها، وإن نالت هذه الدول استقلالها نظرياً منذ عقود، إذ ما تزال فرنسا تسيطر على موارد هذه الدول بشكل كبير، وتضع هذه الدول 50% من احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي الفرنسي. الأمر الذي حافظ على نمو الاقتصاد الفرنسي واستقراره. في وقت أصبحت الأصوات تعلو ضجراً من تأثيرات الوجود العسكري الفرنسي على الشؤون الداخلية لتلك الدول.

ولكن شيئاً بدأ يطرأ على العلاقة التاريخية منذ نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي، سواء على المستوى الشعوبي أو على مستوى الحكومات. فقد فقدت فرنسا في انتخابات النيجر الأخيرة، الرئيس النيجري السابق "محمد يوسفو"، والذي كان يمثِّل داعماً سياسياً ومؤيِّداً للعملية العسكرية الفرنسية (برخان). وفي الوقت الذي طالب فيه "يوسفو" قادة الدول الخمسة بموقف داعم وواضح من العملية العسكرية في دول الساحل والصحراء، بدأت الأصوات تتعالى، ويتسع الرفض الشعبي لهذه القوات، خاصة في كل: من "بوركينا فاسو" و"مالي"، باعتبار أن هذه القوات أصبحت عاملاً غير مساعد في الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة. فقد خرجت مسيرات شعبية لأول مرة في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 الماضي في قلب ميدان الاستقلال في العاصمة المالية "بوماكو"، مطالبة برحيل القوات الفرنسية ورافعة لشعارات التنديد بالوجود الفرنسي، مردِّدة شعارات مثل: (تسقط فرنسا) (أوقفوا المجزرة الفرنسية في مالي) (ارحلي قاعدة برخان)، بعد أن كانت الأصوات المعارضة لهذا الوجود خافتة.

ويعتبر هذا المشهد تحوُّلا شعبياً كبيراً بعد ثمانية أعوام من دخول القوات الفرنسية مالي، حيث شهدت ذات الساحة -ساحة الاستقلال- احتشاد آلاف الماليين مرحِّبين بالرئيس الفرنسي السابق "أولاند" بوصفه (الصديق المُنقِذ) بعد أسابيع من إطلاق فرنسا عملية "سرفال العسكرية" في شباط/ فبراير 2013 من أجل مكافحة الجماعات الجهادية في مالي.

وكانت فرنسا قد أطلقت عملية "برخان" في الأول من أغسطس/ آب 2014 في سياق جيوسياسي بمنطقة الساحل والصحراء، للحدّ من نشاط المجموعات الجهادية المسلحة التي باتت تهدد الاستقرار في دول المنطقة، والمصالح الفرنسية في الإقليم معاً، ومن أجل تفادي تنامي قوتها العسكرية، واتّساع المِساحات الجغرافية.

واستفادت فرنسا من الإمكانات التي توفرت لعملية (سرفال) في مالي، ساعية من وراء ذلك نحو تعزيز تعاوُنها العسكري مع مجموعة دول الساحل الخمسة (بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر).

وقبل أن ترتب فرنسا أوراق فِقدانِها لحليفها السياسي في النيجر "محمد يوسفو"، تطورت الأحداث في تشاد بشكل دراماتيكي. فبعد ساعات من إعلان اللجنة الوطنية للانتخابات فوز الرئيس "إدريس ديبي" بولاية سادسة نتيجة لحصوله على نسبة 79,3% من أصوات الناخبين، خاصة وأن "ديبي" يعد الحليف العسكري الأقوى في عملية مكافحة الجماعات الجهادية في المنطقة، أعلن الجيش التشادي في 20 إبريل/ نيسان 2021 مقتل "ديبي" الذي كان يُعرف برجل فرنسا في الساحل الإفريقي، متأثراً بجروح أُصيب بها في المعارك شمال البلاد بمنطقة (كانم) وهو يقاتل ضدّ قوات المتمردين القادمة من ليبيا بزعامة "محمد مهدي علي". وأعلن الجيش التشادي تكوين مجلس عسكري انتقالي برئاسة نجل الرئيس الراحل الجنرال "محمد كاكا"، يحكم البلاد في الفترة الانتقالية التي حُدِّدت بـ 18 شهراً، كما عطَّل

الدستور وحلَّ الحكومة والبرلمان، وفرض حالة الطوارئ في البلاد. الأمر الذي اعتبرته الأوساط السياسية التشادية والإقليمية والدولية انقلاباً عسكرياً على الدستور، والذي ينصّ على تولي رئيس البرلمان الحكم في البلاد في حالة وفاة الرئيس، أو عدم استطاعته القيام بمهامه الدستورية في فترة 45 يوماً، تجري بعدها انتخابات رئاسية من أجل اختيار رئيس جديد للبلاد.

بيد أن فرنسا المعروفة بدعمها للدكتاتوريات العسكرية في المنطقة، لم تصمت طويلاً، فبادرت بتأييد المجلس العسكري الانتقالي التشادي، وشرعنة وجوده من أجل استقرار تشاد الحليف العسكري الأقوى في حرب فرنسا ضدّ الجماعات الجهادية في غرب إفريقيا، كما أنها أسهمت مع الجيش التشادي في منع دخول المعارضة التشادية العاصمة "أنجمينا" بقيادة جبهة التغيُّر والوفاق، والتي لا تبدي عداءً للمتشددين والجماعات الجهادية في غرب إفريقيا. ومضت إلى أكثر من ذلك بدعوة الأحزاب السياسية التشادية والمعارضة المسلحة إلى الجلوس مع المجلس العسكري والتفاوض من أجل الوصول إلى تسوية سياسية تُجنِّب البلاد الانزلاق إلى الحرب.

فرنسا لم تكن وفية للقيم الفرنسية التي تنادي بها، والمتمثِّلة في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، إذا ما تعارضت هذه القيم مع مصالحها الاقتصادية في مناطق نفوذها الإفريقية، وأصبحت هذه المواقف بائنة للمراقبين، بل وصلت إلى مرحلة الانتقادات من قِبل

بعض الحكومات الأوروبية، مثل إيطاليا وألمانيا، حيث طالبت الدولتان في أكثر من مناسبة فرنسا بالكفّ عن دعم الدكتاتوريات في إفريقيا. بل وذهبت إيطاليا إلى أبعد من ذلك في عام 2018 بعد وصول الحكومة الشعبوية المتطرفة للحكم في روما، حيث تراجعت العلاقات بين باريس وروما، وشهدت توتُّراً حادّاً بسبب اتِّهام نائب رئيس الحكومة الإيطالية لفرنسا بالمسؤولية عن أزمة اللاجئين لقيامها بـ "إفقار إفريقيا" والسيطرة على مواردها ودَعْم الحكومات الفاسدة، وطالب الاتِّحاد الأوربي بفرض عقوبات ضدّ باريس التي تقف -حسب قوله- وراء مأساة المهاجرين في البحر المتوسط.

ويبدو أن مشكلات فرنسا لم تنتهِ عند هذا الحد، بل تزداد تعقيداً. فالجنرال المالي المتعطش للسلطة العقيد "هاشمي غويتا" أطاح في يوم 25 مايو/ أيار 2021 بالرئيس المدني "باندو" وبرئيس الوزراء "مختار عوان" المكلَّفيْنِ بقيادة البلاد في مرحلة انتقالية؛ وعين "غويتا" نفسه رئيساً للبلاد، وأقرت المحكمة الدستورية في مالي بعد ذلك تعيينه، رئيساً خلال الفترة الانتقالية. ويُذكر أن غويتا كان هو أيضاً قائد الانقلاب الذي جرى في أغسطس/ آب 2020، والذي أزاح الرئيس المنتخب "أبوبكر كيتا" عن الحكم.

وبعد أكثر من أسبوع، وفي استحياء من الانقلاب الذي أطاح بالسلطة المدنية في النيجر، علقت فرنسا عملياتها العسكرية المشتركة مع الجيش المالي، وقالت باريس بأنها ستُقيِّم الأوضاع خلال الفترة

القليلة المقبلة، وأنها "تنتظر توضيح آلية عملية الانتقال السياسي في مالي".

فرنسا الآن لم تَعُدْ تمتلك حساسية الاستشعار المبكِّر للتحولات التي طرأت على المشهد في غرب إفريقيا، ولم تَعُدْ تمتلك القدرة على السيطرة على القادمين الجُدد كما كان يحدث في الماضي، كما أنها فقدت الكثير من المصداقية والأخلاق السياسية في التعامل مع الأحداث في إفريقيا، كما يظهر موقفها المتناقِض في كل من تشاد والنيجر.

ويأتي هذا التناقض في وقت فيه قادمون جدد للمنطقة أصبحوا أكثر تأثيراً في المشهد الاقتصادي والسياسي والأمني.